



كلمة السيد الوزير الأول على هامش انعقاد الجمعية العامة الاستثنائية
لشركة الإسكان والمأوى الإقليمي في إفريقيا "شلترا-إفريقيا"

الجزائر، المركز الدولي للمؤتمرات، 05 أكتوبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيدة د.تشي أكبوري، رئيسة مجلس إدارة شركة شالتر افريقيا،
- السيد تيرنو حبيب هان، المدير العام لشركة شالتر افريقيا،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس إدارة شركة شالتر افريقيا،
- السيدات والسادة موظفي شركة شالتر افريقيا،
- السيدات والسادة الوزراء الحاضرون،
- السيدات والسادة الوزراء المشاركين عبر التحاضر المرئي،
- أسرة الإعلام،





السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي ويسرني أن أرحب بكم جميعا في بلدكم الجزائر، الذي يتشرف باحتضان أشغال الجمعية العامة الاستثنائية لشركة الإسكان والمأوى الإقليمي في إفريقيا "شلاتر-إفريقيا"، وهي دلالة وتأكيد على الإهتمام الخاص الذي توليه الجزائر لتعزيز مساعي التعاون الإقليمي لدعم جهود التنمية في شتى ربوع قارتنا الإفريقية.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

لقد شهدت قارتنا الإفريقية على مدار العقود الأخيرة تحولات عديدة على جميع الأصعدة، حيث واجهت خلالها ضروبا من التحديات التي سمحت بتعزيز قدراتها على التصدي والصمود مما زادها عزما على استكمال مسيرة تنمية محفوفة برهانات جديدة متعلقة خصوصا بمسائل اقتصادية وديموغرافية وبيئية .

وفي هذا السياق، تشير التقارير الدولية إلى أن معدل النمو الاقتصادي للدول الإفريقية قد عرف تباطؤا خلال السنتين الماضيتين حيث انتقل من 4,8% سنة 2021 إلى 3,8% سنة 2022 وذلك خصوصا جراء النتائج التي أعقبت الازمة الصحية العالمية وكذا مختلف الأحداث الجيوسياسية التي يعرفها العالم؛ إلا أن اقتصادات معظم الدول الإفريقية قد حققت، رغم هذا، نموا اقتصاديا معتبرا بين هاتين السنتين.

كما أشارت ذات التقارير إلى أن عدد سكان القارة الإفريقية الذي يقدر حاليا بنحو 1,4 مليار نسمة، سوف يمثلون في أفاق سنة 2050 ربع سكان المعمورة، أي 2,5 مليار نسمة، ومن المتوقع أن يعيش 1,5 مليار نسمة من ضمنهم، في المناطق الحضرية .



أما بشأن الرهانات المتعلقة بالتغير المناخي، فإنه على الرغم من أن قارتنا تساهم بأقل قدر من انبعاثات الغازات الدفيئة، إلا أنه من المتوقع، بحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن يكون معدل ارتفاع درجات الحرارة في أفريقيا أكبر من متوسط ارتفاعه في بقية أنحاء العالم.

ونتيجة لذلك، من المرجح أن تشهد القارة فترات من الجفاف والفيضانات وغيرها من الآثار المناخية المتطرفة التي تؤثر على النمو الاقتصادي لاسيما في قطاعات الفلاحة والبنى التحتية والسكن.

وعليه، فإن هذه الرهانات تستوجب علينا، كدول إفريقية، التأزر وبذل مزيد من الجهود في سبيل تطوير شراكة إفريقية - إفريقية فاعلة، من خلال وضع الميكانيزمات والآليات المناسبة بالتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الإفريقية؛ وهو الأمر الذي لطالما سعت إليه الجزائر وعملت على تحقيقه لبلوغ الأهداف القارية المنشودة.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل، الحضور الكرام

إن بلادي الجزائر، إدراكاً منها لمدى أهمية هذه الشراكة، تولي عناية خاصة للمشاريع المدمجة والكفيلة بالمساهمة في دفع عجلة التنمية بالقارة الإفريقية، حيث تم، على سبيل الذكر لا للحصر في مجال البنى التحتية القاعدية، إنجاز 90% من طريق الوحدة الإفريقية الممتد على مسافة تقارب 10.000 كم، والذي يربط الجزائر بنيجيريا، مرورا بتونس، ومالي، والنيجر وتشاد.



كما استكملت الجزائر اشغال الواصلة المحورية العابرة للصحراء بإنجاز 1584 كم من الاليف البصرية تربط الجزائر العاصمة وان قزام على الحدود الجزائرية النيجيرية اضافة الى مد خط فرعي حتى ولاية تندوف في الحدود الجزائرية الموريتانية حيث يهدف هذا المشروع الموازي لمشروع العابر للصحراء ذي البعد الاستراتيجي الهام الى توصيل كل التجمعات السكنية التي يمر عليها مساره، لاسيما المناطق المعزولة بالانترنت.

علوة على ذلك، شرعت الجزائر مؤخرا، بالتعاون مع موريتانيا، في إنجاز طريق تيندوف - زويرات، الممتد على مسافة تقارب 800 كم، والذي من شأنه فك العزلة عن المناطق الحدودية وإعطاء ديناميكية اقتصادية جديدة للبلدان الإفريقية في إطار التعاون جنوب-جنوب.

وفي نفس الاتجاه تعمل الجزائر على فتح خطوط جوية مباشرة تربطها بعديد العواصم الإفريقية كأديس أبابا، وجوهانسبورغ ودول أخرى، في إطار تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى تعزيز سبل التواصل والتعاون بين مختلف البلدان الإفريقية والذي يتجلى عبر انخراط الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية وتعمل جاهدة على التفعيل الحقيقي لهذه المنطقة ويتجلى أيضا من خلال فتح بنوك جزائرية في الدول الإفريقية من أجل تكامل اقتصادي حقيقي .

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

لقد شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات ساهمت وبشكل فعال في بناء اقتصاد عصري متكامل، كفيل بمواجهة مختلف التحديات، بفضل البرنامج النهضوي الذي سطره رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي جعل من الجزائر وجهة استثمارية واعدة وهذا خاصة بعد دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي انعكس إيجابيا على جميع القطاعات .

وجدير بالإشارة إلى أن قطاع السكن والعمران والمدينة، يعد حلقة قوية في السلسلة الاقتصادية لما له من تداعيات إيجابية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذا على التنمية البشرية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحصول على سكن هو حق كرسه الدستور الجزائري، حيث تجلى على أرض الواقع من خلال البرنامج الطموح للمخطط الخماسي 2020-2024، الذي قوامه 01 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ.

وفي هذا السياق، وبهدف الاستجابة لاحتياجات كل فئات المجتمع، أنجز قطاع السكن برنامجا واسع النطاق، يشمل صيغا مختلفة موجهة سواء للحصول على الملكية أو الإيجار كل هذا لتمكين المواطنين من الحصول على سكن لائق وبأسعار تتماشى والقدرة الشرائية لكل فئة، إضافة إلى تخصيص إعانات عمومية توزع وفقا لمعايير اقتصادية واجتماعية محددة مسبقا.

وفي هذا الإطار، فإن الصيغ السكنية المختلفة التي بادرت بها الدولة والممولة كليا أو جزئيا من خزينة الدولة والتي خصت جميع فئات الأجور تتمثل في:

1. السكن العمومي الإيجاري (السكن الاجتماعي)، الموجه لذوي الدخل الضعيف، والذي يقل عن 175 دولار.

2. السكن الترقوي المدعم، وهو مخصص لذوي الدخل المتوسط، المتراوح ما بين 175 و 876 دولار.

3. السكن بصيغة البيع بالإيجار، الموجه لأصحاب الدخل المتراوح بين 175 و 876 دولار.



4. السكن الترقوي العمومي/الترقوي الحر، الموجه لذوي الدخل الميسور يفوق 876 دولار.
5. السكن الريفي، وهي الصيغة التي نالت حصة الأسد في البرنامج الخماسي 2020-2024، إذ تمثل 60% من إجمالي البرنامج، وهي عبارة عن إعانات مالية تقدمها الدولة تبلغ قيمتها 5110 دولار بالنسبة لسكان الشمال و 7300 دولار بالنسبة لقاطني الهضاب العليا والجنوب، الأمر الذي من شأنه تثبيت السكان في المناطق الداخلية وخلق بيئة اقتصادية من شأنها جعل هذه المناطق مناطق خلاقة للثروة.

وبفضل الدعم المتواصل لهذا القطاع التنموي، تم توزيع 1.074.931 وحدة سكنية بمختلف الصيغ خلال السنوات 2020-2021 و 2022-2023، مما مكن 4 ملايين مواطن من الولوج الى سكنات لائقة وميسورة؛ وهو ما تعكسه المجهودات الجبارة للسلطات العمومية لتلبية حاجيات المواطن الاجتماعية، وتحسين ظروف المعيشة عبر كامل التراب الوطني وتطلبت هاته السياسة الطوعية تسخير موارد مالية ضخمة.

وحرصاً على مرافقة طالبي السكن المدعم واستكمال التركيبات المالية، قامت الدولة بوضع الترتيبات اللازمة لمنح قروض بفوائد ضئيلة، ناهيك عن التخفيضات ما بين 80% إلى 100% على قيمة الأوعية العقارية الموجهة لتوطين البرامج السكنية.

كما إنه وبهدف تنويع مصادر التمويل مع الإبقاء على الطابع الاجتماعي للسكن كمبدأ أساسي، تم اتخاذ إجراءات جديدة تمثلت في إنشاء هيئة بنكية تعنى بتمويل المشاريع السكنية، تحت مسمى البنك الوطني للإسكان، وهي مؤسسة من شأنها أن تكون ذات قيمة نوعية لقطاع السكن لتضاف لسلسلة البنوك المحلية التي تمول مختلف المشاريع من جهة، وتوفر قروضا بالنسبة للمستفيدين.



وبفضل السياسة الحكيمة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تم تقليص العجز المسجل في مجال السكن والقضاء على السكن الهش بشكل ملموس، حيث أن تجسيد كل هذه البرامج مكن من تحسين الإطار المعيشي للمواطن لاسيما العائلات القاطنة بالمباني الآيلة للإنهيار وكذا بالأحياء القصديرية، حيث تم إعادة إسكان 40.188 عائلة.

كما تم رصد أغلقة مالية جد معتبرة خصصت لهذا البرنامج تقدر بأكثر 140 مليار دينار جزائري (1.02 مليار دولار أمريكي)

وتبقى إزالة كل مظاهر السكنات القصديرية والهشة من أولويات سياسة الدولة في مجال السكن، إلى غاية القضاء نهائيا عليها. وقد سمحت هذه الجهودات المبذولة من طرف كل الفاعلين بتحقيق تحسن ملحوظ في نسبة شغل السكن (TOL) بحيث انتقل من 5.6 بالمائة سنة 2000 الى 4.4 بالمائة سنة 2011 ليصل الى 4.25 بالمائة سنة 2023 ونصبوا الى خفضه الى ما دون 4 بالمائة في آفاق 2025.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

لقد كانت سلسلة الإصلاحات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، العنوان الأبرز خلال آخر ثلاث سنوات، إذ ساهمت وبشكل فعلي في تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال مواد البناء ونطمح إلى ولوج الأسواق الإفريقية، الأمر الذي خلق بيئة مناسبة للاستثمار في هذا المجال، وفي هذا الشأن أود أن أذكركم ببعض الأرقام، حيث بلغت طاقة إنتاج الإسمنت 38 مليون طن سنوياً و06 مليون طن من حديد الخرسانة و40 مليون طن من الآجر والمواد الحمراء وأكثر من 210 مليون م2 من الخزف و4.6 مليون م2 من الرخام والغرانيت .. إلخ.



كل هاته الإنجازات تم تشييدها بمواد ومدخرات البناء جزائرية الصنع ، ووسائل إنجاز ودراسات وطنية، ويحصي القطاع أكثر من 19000 مؤسسة إنجاز مصنفة ومؤهلة وما يقارب 9000 مرقى عقاري معتمد و9000 مهندس معماري معتمد و 3000 مهندس مدني معتمد، يشرفون كل في مجال اختصاصه على المشاريع وتنفيذها مع احترام التكلفة والآجال والجودة حسب المعايير والمقاييس الدولية.

إن كل هذا الكم الهائل من الكفاءات والمؤهلات تجعل الجزائر على استعداد لتصدير خبرتها ووضعها تحت تصرف البلدان الإفريقية ومرافقتها في إطار مختلف البرامج التنموية بالجودة والنوعية المطلوبة .

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن لقاء اليوم يحظى بأهمية بالغة ويشكل لبنة أخرى ومحطة بارزة في مسار تعزيز وتوحيد الرؤى بين البلدان الإفريقية، خاصة وأنا على موعد مع المصادقة على تحويل شركة الإسكان والمأوى الإقليمي في إفريقيا "شلتز-إفريقيا" إلى هيئة بنكية تعنى بتمويل المشاريع على مستوى القارة الإفريقية بالإضافة إلى إعطاء دفعة ديناميكية من شأنها تلبية حاجيات شعوبنا. وفي هذا الإطار، يسرني أن أجدد حرصنا البالغ على تعزيز العمل المشترك بين جميع الدول الإفريقية، كما أستغل هذه السانحة للدعوة إلى إنشاء مكتب إقليمي لـ "شلتز-إفريقيا" يكون مقره بالجزائر ويخصص لدول شمال إفريقيا ودول الساحل، كما سنعمل جاهدين بالوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها بنود القانون الأساسي لهاته الهيئة الموقرة.



كما لا يسعني من هذا المنبر، إلا أن أجدد دعوتي إلى تبادل الخبرات في مجال السكن والعمارة والمدينة، و لا يفوتني أن أدعو أشقاءنا الأفارقة إلى الاستفادة من الخبرات الجزائرية المشهود لها بكفاءتها والتي هي تحت تصرف جميع الدول الإفريقية.
وفي الأخير، أجدد ترحابي لكم بأرض الجزائر المباركة، متمنيا لكم التوفيق ونجاح أشغال الدورة الاستثنائية لشركة الإسكان والمأوى الإقليمي في إفريقيا "شلتز-إفريقيا".

**شكرا على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

